

قطاع الأمن الفلسطيني: ترسيخ القمع والسلطوية

علاء التتير

كشف الفريق الأهلي الفلسطيني لدعم شفافية الموازنة العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 أن قطاع أمن السلطة الفلسطينية ما يزال يحظى **بنصيب الأسد** من ميزانيتها، حيث **أنفق** في النصف الأول من عام 2021 ما يزيد على 50 مليون شيكل إسرائيلي (حوالي 16 مليون دولار) على إصلاح قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. وتلقت تلك القوات أيضًا 1,675 مليون شيكل (حوالي 538 مليون دولار) - أي ما يزيد على 22% من إجمالي ميزانية السلطة - **حُصص** 88% منها للرواتب، بزيادة بلغت 115 مليون شيكل (~ 37 مليون دولار) مقارنة بالأشهر الستة الأولى من العام 2020.

تُبرز هذه الأرقام الشرح الواسع بين احتياجات الشعب الفلسطيني وأولويات السلطة الفلسطينية. في بينما يسعى الفلسطينيون إلى إنهاء **الإطار الأمني القمعي** الذي فرضته اتفاقيات أوسلو، تواصل السلطة الفلسطينية **الاستثمار سياسياً ومالياً ومؤسسياً** في الوضع الراهن، وترسيخ الإطار الأمني بحجة الاستقرار وبناء الدولة. - وبدلاً من تبني عملية للتحول الديمقراطي ومبادرات التشاركي الشمولية والمساءلة، أضفت عمليات الإصلاح الأمني في السلطة الفلسطينية المنفذة برعائية دولية - والتي كانت العمود الفقري لمشروع السلطة لبناء الدولة في مرحلة ما بعد عام 2007 - إلى القمع والاضطهاد **واحتفاف الاستبداد الفلسطيني والسلطوية**. وهكذا بات الاستبداد البنيوي متأصلًا في النظام السياسي الفلسطيني.

«بات الاستبداد البنيوي متأصلًا في النظام السياسي الفلسطيني.»

القمع والتدهور الاجتماعي

في أعقاب مقتل الناشط **وناقد السلطة الفلسطيني**، نزار بنات، في حزيران/يونيو 2021، أخذت قوات أمن السلطة الفلسطينية تعمق الاحتجاجات السلمية **بالقوة غير المشروعة**، واستهدفت الصحفيين وناشطي المجتمع المدني والمحامين بالاعتقالات التعسفية والتعذيب. وصل القمع الممارس في صيف 2021 إلى مستوى غير مسبوق، وكانت تعقידاته وتجلياته واضحة، حيث كان ينم عن تقارب مطرد بين المؤسسات القانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية. وهذا التقارب من أجل القمع بفاعلية أكبر تطور مقلق للغاية، وما يواجهه بآليات المساءلة الشعبية، فإن العدوان الاستبدادي سيشتد، وينبع التحول الديمقراطي.

لا تزال السلطة الفلسطينية عاكفةً على تركيز القوة والسلطة بيد قطاع الأمن كهدفٍ رئيسي. فسعت **حملات قوات أمن السلطة الفلسطينية في 2007** إلى “تehler” الضفة الغربية من الأسلحة غير التابعة للسلطة الفلسطينية، وتنفيذ عملية لنزع السلاح، واعتقال متحددي أوامر السلطة الفلسطينية، وإرسال رسالة واضحة إلى الفلسطينيين بأن السلطة الفلسطينية هي هيكل الحكم الوحيد والقوة الوحيدة. وهكذا تبنت السلطة الفلسطينية مقاربةً شاملةً لمصادرة الأسلحة، وتعتمدت طمس الفوارق بين أسلحة الفوضى وأسلحة المقاومة. فلم تفرق بين المجرمين والمقاومين واستهدفتهم جمیعاً على حد سواء. ولا أبلغ تعبيراً عن هذه المفارقة من تعبر أحد أهالي مخيم بلاطة للاجئين، حين **تساءل مستهجناً**: “كيف يُعقل أن يُحتجز لصٌ ومقاوم في زنزانة واحدة؟”

تستغرق تبعات عمليات إصلاح قطاع الأمن وقتاً لتتجلى في المجتمع، وقد أصبحت واضحة الآن في فلسطين. أسفرت الحملات الأمنية لعام 2007، والمسممة على سبيل المفارقة **“عملية الابتسامة والأمل”**، وعملية الإصلاح المستمرة التي تلتها، عن مشاكل وأوجه قصور هيكلية عميقة أدت إلى ترسيخ ثقافة الخوف، وترويض المقاومة وتجريمها، وترسيخ عدم الثقة لدى الفلسطينيين تجاه قيادتهم.

إن تعذيب المعارضين السياسيين وقتلهم، واعتقال المتقديرين اعتقالاً تعسفياً واحتجازهم في ظروف غير إنسانية، وارتفاع مستويات الرقابة، وتدني مستويات التسامح والتعددية، هي عناصر رئيسية تُفضي إلى تدهور المجتمع الفلسطيني. وستؤدي الزيادة في أمننة المساحات الاجتماعية إلى إضعاف الشعب الفلسطيني، وترسيخ تجزؤهم، وتقويض قدرته على مقاومة الهياكل الاستعمارية والقمعية بفاعلية.

لا بد لأي حوار وطني جاد وشامل أن ينطوي على مراجعة حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني بما يولي الأولوية للشعب الفلسطيني. فتروسيخ السلطة، في مقابل مبادئ التشاركة الشمولية والمساءلة، يعني أن قوات أمن السلطة الفلسطينية باتت مسألةً أكثر أمام المانحين والنظام الإسرائيلي منها أمام الشعب الفلسطيني. وينعد قلب هذه الحال من المقتضيات الأساسية لصلاح قطاع الأمن. وتحقيقاً لذلك:

- يجب أن يلتزم المجتمع المدني الفلسطيني والقيادة الفلسطينية بالانخراط في حوار وطني حقيقي وشامل للكافلة. فإعادة النظر في البرنامج الوطني الفلسطيني من منظور حوكمة قطاع الأمن يمكن أن يخدم أغراضاً متعددة لأنه يقتضي مناقشة استراتيجيات المقاومة وطبيعة هيكل الحكم وآليات المساءلة.
- يجب على الفصائل السياسية الفلسطينية والمجتمع المدني أن يطالبوا السلطة الفلسطينية بإعادة توزيع ميزانيتها توزيعاً عادلاً، بما في ذلك في القطاعات الاقتصادية المنتجة، لوضع حد لتضخم ميزانية المؤسسة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية.
- يجب على المجتمع المدني والقيادة الفلسطينية لتنفيذ قرار منظمة التحرير الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، الأمر الذي فشل السلطة الفلسطينية في تنفيذه رغم ادعاءاتها.
- يجب أن يتبنى المجتمع المدني والقيادة الفلسطينية استراتيجية مقاومة موحدة، تشمل الاتفاق على أطر وأشكال المقاومة المسلحة، لتفادي استخدام الأسلحة في الاقتتال الداخلي بين الفصائل السياسية خاصة في أوقات انتقال الحكم وفراخ القيادة.



«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يتزعم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن إعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط أن يتم الإشارة بوضوح إلى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر اساسي لتلك الموسوعة.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الإلكتروني التالي: www.al-shabaka.org او اتصلوا بنا على البريد الإلكتروني التالي: contact@al-shabaka.org al الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

علاء التبيّر هو مستشار البرنامج لدى الشبكة. يعمل باحثاً مشاركاً في مركز دراسات الصراع والتنمية وبناء السلام، وزميلاً زائراً في قسم علم الإنسان وعلم الاجتماع بالمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، سويسرا. عمل في السابق زميلاً في مرحلة ما بعد الدكتوراه في مركز جنيف لسياسات الأمن في الفترة 2012-2016، وباحثاً زائراً ومحاضراً (2015) في قسم التاريخ وتاريخ الفنون بجامعة أوترخت في هولندا.